

اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعديل المادة (50)
من القانون رقم 66 تاريخ 11/3/2017 (قانون الموازنة العامة لعام 2017)

مادة وحيدة:

أولاً: تعديل المادة (50) من القانون رقم 66 تاريخ 3/11/2017 (قانون الموازنة العامة لعام 2017) لتصبح كالتالي:

"تعتبر شروط الخضوع الالزامي للضريبة على القيمة المضافة متوافرة في الحالات التالية:

أ- عندما يتجاوز رقم الأعمال مبلغ ملياري ليرة لبنانية خلال فترة تتراوح بين فصل وأربعة فصول متتالية سابقة.

ب- عند القيام ابتداءً من 8/11/2017 بعمليات تصدير أو استيراد لأموال أو خدمات مهما بلغ رقم الأعمال".

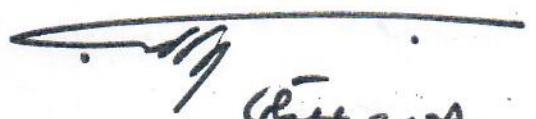
ثانياً: بعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

التوقيع:

جورج عدوان



عاصي أدرار
Chacra


جورج عدوان

الأسباب الموجبة

في ظل الانهيار الكبير لسعر صرف الليرة اعتباراً من شهر تشرين الأول 2019 وبلغ نسبه التدريجي ما يقارب الـ 95% من قيمة النقد الوطني،

وبما ان الخضوع الالزامي للضريبة على القيمة المضافة لا يزال قائماً على أساس مبلغ مائة مليون ليرة، وهو كان يوازي بحسب سعر صرف الليرة عند صدور القانون رقم 2017/66 ما يوازي الستة وستين الف دولار أمريكي،

وبما ان إبقاء رقم الأعمال الحالي من شأنه أن يؤدي الى خضوع عدد كبير من المكلفين غير المهيئين لإجراءات التصريح عن القيمة المضافة، وبما يرهق وزارة المال التي لا طاقة لها لدراسة ملفات هؤلاء، كما انه قد يؤدي الى كلفة إضافية على المستهلك،

وبما انه يقتضي تعديل المبلغ المنصوص عليه في المادة 50 من القانون رقم 2017/66 وفقاً لما صار بيته أعلاه،

لذلك،

نتقدم منكم بهذا الاقتراح بصيغة المعجل المكرر آملين ادراجها على جدول أعمال الجلسة التشريعية القادمة لدراسته واقراره، معتبرين الأسباب الموجبة الراهنة بمثابة المذكورة المبررة للعجلة.